اقتصاد

فوق الطاولة

السياسة والاقتصاد وعالم الأغنياء

نبيل الملاح

دفعني لكتابة هذا المقال الاحتجاجات التي اندلعت مؤخراً في فرنسا بسبب تراجع الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود وفرض ضرائب عليهم في مقابل إلغاء ضريبة الثروة التي كانت من أهم عوامل العدالة الضريبية.

بداية لابد من التذكير بأن السياسة والاقتصاد مترابطان ترابطاً كاملاً ولا يمكن الفصل بينهما بأي حال من الأحوال، وثبت ذلك من خلال تجارب بعض الدول التي حاولت فصل الاقتصاد عن السياسة ولم تنجح في ذلك.

وأن الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق لم ينجح إلا في الدول الغنية التي لديها تراكمات رأسمالية كبيرة، وإن الاستقرار الذي تعيشه الدول التي انتهجت الاقتصاد الحر سببه الرئيسي السياسات التي اتبعت في مجال تحديد الرواتب والأجور وأنظمة الضمان الاجتماعي والصحي التي حققت شكلاً من أشكال العدالة الاجتماعية في الوقت الذي دعمت فيه هذه الدول وجود نقابات فاعلة تدافع عن حقوق العمال وترعى مصالحهم على اعتبارها واحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدني.

إلا أن العولمة التي غزت العالم في أواخر القرن الماضي؛ أدت إلى زرع بذور الخلل وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول، وأصبحت هذه الدول مضطرة لتطبيق قوانين العولمة الظالمة للفقراء وذوي الدخل المحدود في العالم كله وللدول الفقيرة.

ومنذ البداية تنبه كثيرون إلى مخاطر العولمة وأهدافها ووصفوها بـ«الرأسمالية المتوحشة».

لقد كان واضحاً لكل من يريد أن يعرف الحقيقة أن ما يطرح عن العولمة ومفرداتها المتعددة يأتي في سياق المشروع العولمي الذي يهدف إلى السيطرة على العالم والتحكم بثرواته الطبيعية وغير الطبيعية، ومدخله إلى ذلك (اقتصاد السوق) هذا السوق الذي لن يستطيع البقاء فيه إلا الأقوياء تاركين لسواد العالم الفتات بشرط التزامهم بالسياسات التي يقررونها، وهنا لابد من الإشارة إلى الدور المحوري الذي تلعبه الصهيونية العالمية في إطار العولمة وملحقاتها على اعتبارها مشروعاً مساعداً لتحقيق المشروع الصهيوني الذي هو في أساسه وحقيقته مشروعاً عولمياً يهدف في النتيجة إلى السيطرة على العالم كله.

وبعد مضي عقدين أو ثلاثة عقود تبينت صحة هذه التوقعات؛ حيث بدأت تظهر بوضوح النتائج الكارثية للعولمة وقوانينها، واهتزت حالة الاستقرار التي كانت تعيشها الدول الغربية (الغنية)، وأعتقد أن الاحتجاجات التي بدأت في فرنسا لن تتوقف وستمتد إلى كل دول أوروبا التي تبنت العولمة وقوانينها.

لقد سرعت العولمة وقوانينها في إيصال العالم كله إلى طريق مسدود في كل المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية– ولا أبالغ في ذلك– وأصبح العالم مهدداً بالضياع ما لم يبادر قادة الدول الكبرى إلى الإسراع بإيجاد مخرج يحافظ على استقرار العالم وما تحقق من إنجازات حضارية في مجال الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وصياغة نظام عالمي جديد يحقق التوازن والعدل والتكامل بعيداً عن مشاريع الهيمنة والسيطرة والاستغلال.

وليدرك الجميع أن الظلم والفساد كانا السبب الأهم لسقوط الدول والإمبراطوريات؛ حيث إن الظلم يعطل العدل، والفساد يؤدي إلى اضمحلال القيم الأخلاقية، ومن دون العدل والأخلاق لا تستقيم الحياة على المستويين العام والخاص.

وليدرك العرب أنهم يتعرضون لحرب شرسة تستهدف هويتهم وثرواتهم، وأنه لا مخرج لهم إلا بتضامنهم وتعاونهم لمواجهة المخطط التآمري، وعلى حكام دول الخليج أن يدركوا أن أميركا والغرب يتعاملون معهم لاستنزاف ثرواتهم مقابل تأمين استمرارهم في الحكم– وهذا لن يدوم طويلاً– ما داموا يستنزفون ثروات بلادهم في دفع الأتاوات التي يفرضها عليهم الرئيس الأميركي ترامب علناً، وذلك على حساب حياة شعوبهم ومعيشتهم.

إن العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد، وواقع الحال، يتطلب إيجاد «توليفة» من المفاهيم الإيديولوجية المختلفة الليبرالية والاشتراكية والقومية تؤدي إلى صياغة إيديولوجيا تناسب بلادنا وتحقق العدل والإنصاف للأفراد والجماعات، وتحافظ على الكيان العربي.

وعلى الأغنياء في العالم كله أفراداً ودولاً، أن يدركوا أنهم لن يكونوا في مأمن هم وثرواتهم؛ إلا إذا تحققت العدالة الاجتماعية وتوزعت ثروات الأوطان بشكل عادل.

وزير المالية و«الجمارك» وجهاً لوجه في شنشار

حمدان: على الجمارك تحمل مسؤولياتها تجاه حماية الاقتصاد وضبط المنافذ

الأسعد لـ«الوطن»: كل المحال التجارية هدف للجمارك بغض النظر عن حجم المهربات فيها

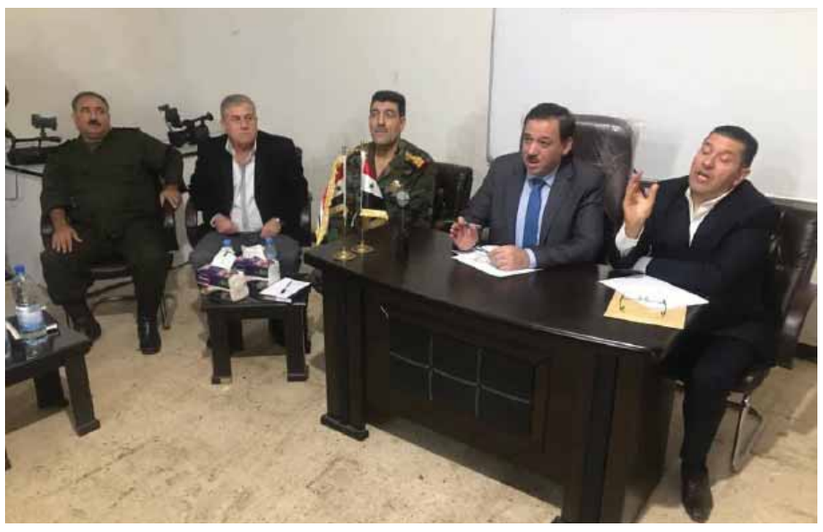

| عبد الهادي شباط

طالب وزير المالية مأمون حمدان الجمارك بتحمل مسؤولياتها تجاه حماية الاقتصاد وضبط المنافذ والمعابر التي تمر عبرها المهربات نحو الأسواق المحلية، وضرورة الحزم في التعامل مع ظاهرة التهريب وضرب مصادرها، وتفويت الفرصة على المهربين لتخريب الاقتصاد المحلي، وعدم التراخي في التعاطي مع قضايا التهريب تحت أي عنوان، مبيناً أن أقل أشكال الضرر الذي يلحقه التهريب هو فوات بعض الرسوم والضرائب على الخزينة العامة، مقارنة بالضرر الأكبر الذي ينال الصناعة والمنتجات المحلية والتأثير في سعر الصرف.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير مع عدد من رؤساء الضابطات الجمركية ورؤساء المفارز والمديرين في إدارة الجمارك العامة، إذ أكد الوزير أنه يريد سماع المشكلات التي يعاني منها العاملون في القطاع الجمركي مباشرة منهم، ويريد أن يتعرف على مقترحاتهم والحلول التي يرونها لضبط التهريب، للإسهام في صياغة خطة شاملة للتعامل مع ظاهرة التهريب التي لم تعد مقبولة خاصة مع تحسن الظروف العامة للبلد.

وكشف عن كثرة المهربات في الأسواق المحلية وتعدد أنواعها وأصنافها وأنه ربما أخطرها المخدرات والأدوية المهربة التي تدخل دون الخضوع لاختبارات السلامة، إلى جانب الكثير من المواد الغذائية خاصة الفروج المجمد والبالة والمبيدات الأدوية الزراعية والتي يمتد ضررها لسنوات بسبب عدم صلاحيتها للاستخدام، واحتوائها على مواد ضارة، وهو ما حصل لدى إدخال بذور الأقطان المهربة وغير الصالحة التي أضرت بالمزارع والمحصول وفي النهاية بالاقتصاد ككل، منوهاً أن مثل هذه العمليات تحمل بصمات إجرامية يتم العمل عليها لتدمير الاقتصاد الوطني من الخارج، كما أن تهريب غنم العواس مازال مستمراً.

آلية قمع التهريب

بين المدير العام للجمارك فواز الأسعد لـ«الوطن» أنه تم التوافق على تعديل آلية عمل الأجهزة الجمركية المعنية بقمع التهريب والتي كانت تقتصر على الدخول إلى المستودعات بالتحول نحو التوسع في العمل ومتابعة التهريب في المحال التجارية، وأن أي محل فيه مهربات هو هدف للجمارك، بغض النظر عن حجم المهربات التي لديه، وأنه سيتم التشدد في اتخاذ أقسى العقوبات التي نص عليها القانون وهي عقوبات رادعة تتمثل في شقها المدني بالغرامات وهي غرامات موجعة، على حين في شقها الآخر جزائي وتصل لعقوبة الحبس بحق المهرب.

وحول سبب هذا التحول في آلية العمل الجمركي والعودة للدخول إلى المحال التجارية بين أنه بعد مسح وجمع المعلومات تبين ارتفاع في نسب المهربات ضمن المحال والمستودعات في الأسواق المحلية، وهو أمر غير مقبول ويهدد الإنتاج المحلي ويضر بسلامة المستهلك.

وفي جواب على سؤال «الوطن» حول سبب التركيز في مكافحة التهريب على صغار المهربين وترك الحيتان، بين الأسعد أنه لا حصانة لأحد، وأن التعليمات للجمارك هي ضرب جميع المهربين وأن لا استثناءات في ذلك، والكثير من القضايا التي عملت عليها الجمارك هي لكبار المهربين الذين عادة ما يتم التشدد أكثر في التعامل معهم، مبيناً أن الجمارك تعمل على الوصول إلى المصادر والمنابع للمهربات عبر تتبع المعلومات وتقاطعها ومراقبة نشاطات التهريب.

وعن سبب اختيار منطقة شنشار لهذا اللقاء الجمركي الموسع بين الأسعد أن اختيار المكان له رمزية لجهة أن معظم المهربات تنساب وتمر من هذه المنطقة، ولذلك تم اختيارها لإعلان خطة عمل الجمارك الجديدة وأنه لن يسمح بالاستمرار للمهربين بتمرير مهرباتهم خاصة عبر هذه المنطقة.

خطة عمل واسعة

أوضح الآمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش أن الضابطة تعمل منذ وقت على تطوير آليات عملها، ووضع خطة عمل واسعة تتناسب مع التحسن العام الذي شهدته معظم المناطق السورية بعد المساحات الكبيرة التي استعادها الجيش خلال الفترة الأخيرة، ومنه كان لابد من التحول بعمل الضابطة لبرامج عمل مختلفة ضمن الخرائط المستجدة المتاحة للعمل أمام الضابطات الجمركية، مبيناً أن الضابطة تعمل على معايير اختيار رؤساء الضابطات ورؤساء المفارز وتوزيعهم ضمن خطط مدروسة بما يخدم العمل الجمركي، وأن الضابطة عملت على تحديد المناطق الأكثر أهمية لضبط حركة التهريب وحددت العديد من النقاط والمعابر، وتعمل على تعزيز تواجدها في هذه المناطق، وأن الضابطة تعمل على زيادة عملية المتابعة وضبط المهربات وأن حصيلة قضايا التهريب شهدت ارتفاعاً خلال الفترة الأخيرة.

كما بين الآمر العام أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مع العديد من الجهات المختصة في التعامل مع قضايا التهريب التي تستدعي مثل هذا التنسيق، وهو ما حدث مؤخراً في حلب حيث عملت الضابطة الجمركية بالتعاون مع الجهات المختصة للتعامل مع بعض قضايا التهريب خاصة بعد تعرض إحدى الدوريات الجمركية لمواجهة مباشرة مع مهربين مسلحين حيث تم التعامل مع هذه القضية وضبط الحالة والتعامل معها وفق الأنظمة المعمول بها.

وأوضح أنه يتم العمل على تطوير الخبرات والمهارات لدى عناصر الضابطات الجمركية لزيادة قدرتهم في التعامل مع قضايا التهريب المختلفة وكل المستجدات التي قد تواجههم وأن هناك حالة متابعة يومية لعمل الضابطات عبر طلب التقارير اليومية للعمل والزيارات الميدانية لمواقع العمل.

مداخلات جمركية

تمحورت مداخلات المسؤولين والعناصر في الجمارك حول ضرورة تحسين التعويضات التي يحصلون عليها خاصة تعويضات الوفاة وإصابات العمل إضافة لتوفير مقرات عمل أفضل، وتأمين المستلزمات التي يحتاجها العمل الجمركي، كما تركزت المطالب على زيادة مخصصات مادة البنزين لكون العديد من سيارات الدوريات تعمل على مدار ٢٤ ساعة، وبالتالي لابد من تغطية كميات الوقود المطلوبة إضافة لتأمين السيارات الحقلية الخاصة بالعمل الجمركي.

كما تحدث أحد العناصر عن زيادة الثقة بين العناصر وقيادتها، فرد عليه الوزير بأنه في أي حالة يشعر فيها العنصر بعدم العدالة أو الإنصاف يمكنه التوجه للوزير مباشرة دون الرجوع للقيادات المباشرة له وأنه سيتم النظر ومعالجة الموضوع بجدية عالية.

ورد المدير العام على طلب زيادة السيارات بقوله إنه تم التعاقد لتأمين نحو ٣٠ سيارة بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة، وأنه في القريب ستؤمن هذه السيارات، وحول الطلب بزيادة المخصصات من مادة البنزين التي توقف عندها الوزير وطلب البحث فيها ومدى الحاجة الفعلية لذلك بين المدير العام أنه ستتم مراقبة الصرفيات الفعلية التي يحتاجها العمل لتقييم الحاجة الفعلية ومعرفة مدى دقة الحاجة لزيادة الطلب.

وقال المدير العام تعليقاً على مطلب زيادة التعويضات «إن الجمارك محسودة نظراً للتعويضات التي يحصل عليها العاملون فيها جراء توزيع نسبة من الغرامات العائدة لقضايا التهريب المضبوطة على العاملين»، وأوضح أن التعويضات الأخرى المتعلقة بالوفاة والإصابة سوف يعالجها قانون الجمارك الجديد الذي يتم العمل عليه.

ازدواجية

بيّن مدير مكافحة التهريب في إدارة الجمارك غياث حمدان أن عدد من الجهات العامة تتقاطع في مهامها مع المهام الجمركية، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية في التعامل مع المهربات في الأسواق خاصة أن أجهزة حماية المستهلك في التجارة الداخلية تقتصر على مصادرة المهربات وعرضها في الصالات التابعة لها، على حين تعمل الجمارك على أثر مالي عبر فرض الغرامات المنصوص عليها في القانون، وبالتالي زيادة أثر العقوبة على المهرب وتحقيق واردات للخزينة العامة، وأن هناك حالة متابعة لحجم المواد الأولية المستخدمة في الصناعة وحجم المواد المصنعة الخارجة من المعامل لمعرفة مدى استخدام هذه المواد الأولية في الصناعة.

بينما اعتبر رئيس ضابطة المكافحة في حمص العقيد خالد الفارس أن معظم حالات التهريب باتت تأتي من محافظات حماة بسبب قربها من الحدود وأن المهربين باتوا يطورون من أساليبهم وطرق عملهم لإدخال المهربات، ومنها أن الفروج المجمد ذا المصدر التركي والذي بات مكشوفاً من عناصر الجمارك؛ يتم العمل على تحويله إلى مسالخ في حماة ومعالجته بمواد خاصة ليظهر أنه محلي، وثم يتم إخراجه من المسلخ على أنه منتج محلي وإيصاله إلى الأسواق وبيعه.

> الجمارك محسودة نظراً للتعويضات التي يحصل عليها العاملون فيها

> آمر الضابطة: حصيلة قضايا التهريب شهدت ارتفاعاً خلال الفترة الأخيرة

> مدير المكافحة: ازدواجية في التعامل مع المهربات في الأسواق

الموارد البشرية وريادة الأعمال في «الأربعاء التجاري»

| هناء غانم

تناولت ندوة الأربعاء التجاري أمس موضوع دور الموارد البشرية وريادة الأعمال في إعادة الانتعاش، حيث تحدث مدير عام مجموعة (Evolve) لتطوير الأعمال والدراسات التسويقية علاء المصري عن قطاع الموارد البشرية وكيفية استثماره حتى يتم توظيفه، مشيراً إلى دور التنمية البشرية في الانتعاش الاقتصادي، مبيناً أن الموارد الأساسية في أي اقتصاد بالعالم هي الموارد البشرية، فمن دونها لا يمكن استثمار أي مورد آخر.

وأضاف: «هناك استثمار للمهارات الموجودة لدى كل شخص بالفطرة»، مبيناً أن استثمار هذه المهارات بالطريقة الصحيحة يتم بإيجاد المكان المناسب ليوضع فيه الشخص المناسب، وتوصيف مهاراته وقدراته المكتسبة، «ونحن دورنا تعريف الأشخاص بمهاراتهم الكامنة بغض النظر عن التحصيل العلمي وإظهار نقاط القوة والنقاط التي هي فعلاً بحاجة إلى تنمية بحيث يستطيع أي شخص استخدام هذه المهارات في الحياة العملية لأنه لم يعد من الممكن إغفال أهمية المورد البشري».

من جانبه، تحدث خازن غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق عن دور الموارد البشرية وأهميتها في الشركات التي ترغب في التطور، مؤكداً أن قسم الموارد البشرية في أي شركة صناعية أو تجارية أو سياحية أو زراعية هو الأهم، ويعول عليه الكثير لأن اختيار الشخص الذي يترأس هذا القسم مهم جداً باعتباره سوف يوصف كل شخص ليكون الشخص الأفضل في المكان الأمثل، وهذا معيار نجاح للشركة، لذلك لابد من الاستثمار الأفضل لهذه الموارد البشرية لما له من فائدة على المجتمع الاقتصادي ككل.

صناعيو القابون يماطلون بانتظار تغيير الحكومة لقرارها

فارس لـ«الوطن»: تأجيل الدفعة الأولى لأربع سنوات والأقساط لعشر

الدبس: ننتظر لقاء المحافظ ونقترح مهلة إضافية للانتقال

| علي محمود سليمان

صرّح مدير مدينة عدرا الصناعية فارس فارس لـ«الوطن» أنه حتى الآن لم يتقدم سوى صناعيين اثنين فقط من منطقة القابون الصناعية بطلبات لنقل منشآتهم الصناعية إلى مدينة عدرا الصناعية، وذلك بعد قرار الحكومة الأخير بإخلاء صناعيي القابون للمنطقة الصناعية فيها بغاية تنظيمها.

ولفت فارس إلى أن النقل الفعلي لم يبدأ بعد مع وجود ترحيب من إدارة المدينة لانتقال صناعيي القابون إليها، وتقديم جميع الامتيازات والتسهيلات التي تقدم لجميع الصناعيين والمستثمرين الذين يرغبون في إقامة منشآتهم الصناعية ضمن المدينة، إضافة إلى الامتياز الذي منحته الحكومة لصناعيي القابون لتشجيعهم على الانتقال، وذلك من خلال الموافقة على تأجيل الدفعة الأولى من ثمن المقسم الصناعي المخصص للمنشأة أربع سنوات، وتقسيط المبلغ لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تسديد أول قسط، وهو امتياز كبير لتحفيزهم على الانتقال.

وأشار فارس إلى أن المدينة طالبت غرفة صناعة دمشق وريفها بتقديم قوائم بأعداد وبيانات الصناعيين الراغبين في الانتقال من القابون الصناعية، ولكن حتى تاريخه لم يصل إلى إدارة المدينة أي قوائم من غرفة الصناعة، لأنه من دون هذه القوائم المؤكدة من غرفة صناعة دمشق وريفها يمكن لأي صناعي أن يتقدم بطلب نقل إلى المدينة مدعياً أنه من صناعيي القابون بهدف الحصول على الامتيازات الممنوحة لهم.

ومن جانبه أوضح رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس لـ«الوطن» أن الغرفة لم تزود مدينة عدرا الصناعية بقوائم الصناعيين الراغبين في الانتقال لكونها لم تجهز حتى الآن نتيجة تمهل الصناعيين بتقديم طلبات الانتقال، وذلك على أمل حدوث تغيير في قرار الحكومة، على ضوء المعطيات الجديدة في التغيير الحكومي الذي حدث، مبيناً أن الصناعيين ينتظرون رؤية محافظ دمشق الجديد، وهل سيكون هناك تغيير في آلية العمل وإمكانية منحهم مهلة لأجل أطول قبل الانتقال؟

ولفت الدبس إلى أن الصناعيين يأملون بأن يتم منحهم مدة لسنوات قبل الانتقال ما دام التنفيذ الفعلي لتنظيم المنطقة لن يبدأ الآن، لذلك جدد صناعيو القابون مطالبهم للحكومة بتأمين المحولات الكهربائية إضافة إلى تأمين المواد الأساسية لإعادة ترميم بعض المنشآت، لتشغيلها على الوضع الحالي واستثمار الإنتاج فيها خلال فترة الانتظار.

وأكد أن غرفة الصناعة سوف تقوم بتقديم الطلبات إلى الحكومة لتأمين التيار الكهربائي للمنشآت الصناعية المنتجة حالياً في منطقة القابون الصناعية والتي يقدر عددها بحوالي ٧٥٠ منشأة صناعية في جميع المجالات من كيميائية وهندسية وغذائية ونسيجية، وتنقسم إلى منشآت كبيرة ومتوسطة وصغيرة، موضحاً بأن الفائدة من تشغيل هذه المنشآت حالياً تعود بالنفع على جميع المجالات لكونها تسهم في تحريك عجلة الصناعة ورفد الأسواق بالمنتجات ودعم خزينة الدولة بدلاً من أن تبقى هذه المنشآت متوقفة عن العمل.

وقد علمت «الوطن» عن تشكيل لجنة في المصرف الصناعي للبحث في إمكانية تقديم قروض ميسرة لصناعيي القابون لمساعدتهم في نقل منشآتهم وإعادة تشغيلها في مدينة عدرا الصناعية.